A S

الأمم المتحدة

UN LIBRARY
JUN 9 1989
UN/SA COLLECTION

Distr.
GENERAL

A/44/293
S/20653
24 May 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والاربعون
البنود ٥٠ و ٥٢ و ٥٨ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤
و ٧٩ و ٨٣ من القائمة الاولية*
وقف جميع التفجيرات التجريبية النووية
الحاجة الملحّة إلى عقد معاهدة للحظر
الشامل للتجارب النووية
منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي
الاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)
نزع السلاح العام الكامل
استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية
العامة الاستثنائية الثانية عشرة
دراسة شاملة لكامل مسألة عمليات صيانة السلم
من جميع نواحي هذه العمليات
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

مجلس الأمن
السنة الرابعة والاربعون

رسالة مؤرخة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٩ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم للسويد لدى الامم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم رفق هذا البيان الختامي للجنة بالم المعنية بنزع السلاح وقضايا الأمن ، الذي صدر في ستوكهلم في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٩ .

وأرجو التكرم بتعميم نص البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٥٠ و ٥٢ و ٥٨ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٧٩ و ٨٣ من القائمة الاولية ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) يان إيلياسون
السفير
الممثل الدائم للسويد
لدى الامم المتحدة

* A/44/50/Rev.1 .

89-13325 ٠٦٣٣ش(٨٩)

مرفق

البيان الختامي للجنة بالم المعنية بنزع السلاح وقضايا الامن ، الذي صدر في ستوكهلم في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٩

١ - تختتم لجنة بالم المعنية بنزع السلاح وقضايا الامن أعمالها في وقت يبدو فيه أخيرا أن العقل والفطرة السليمة يسيطران في العالم . فالصراعات الطويلة الدامية تنتهي في مناطق عدة . واحتمالات وقف سباق التسلح أصبحت تبشر بالخير أكثر مما كانت في أي وقت مضى . وتبدو الآن روح تعاون أكبر فيما بين البلدان . وتُستخدم الامم المتحدة مرة أخرى كأداة هامة لتحقيق السلم .

٢ - وتتناقض الحالة الراهنة تناقضا مذهلا مع حالة العالم في سنة ١٩٨٠ ، عندما أنشئت لجنة بالم برئاسة أولوف بالم رئيس وزراء السويد الراحل . ففي ذلك الحين كانت العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تتدهور بسرعة ، متجهة نحو صراع يعيد إلى الاذهان أحلك لحظات الحرب الباردة . فبتجميد الدول الكبرى للمفاوضات وبتبادلها الاهانات ، اشتعلت الصراعات في شرق وجنوب آسيا ، وفي الخليج الفارسي ، وفي أجزاء عديدة من افريقيا ، وفي أمريكا الوسطى . وتوقفت مفاوضات نزع السلاح ، مع قيام الدول في جميع مناطق العالم بتعجيل برامجها العسكرية . وباضطرام سباقات التسلح ، أصبحت فكرة خطر الحرب النووية كفكرة مجردة تقل شيئا فشيئا ، وصارت تزداد كاحتمال قائم شيئا فشيئا .

٣ - وانطلاقا من قلقنا البالغ بشأن حالة العالم ، اجتمعنا لنرى ما إذا كنا نستطيع ، رغم اختلافاتنا من حيث الخلفية القومية والقناعات السياسية ، أن نحدد أهدافا ومصالح مشتركة وأن نتفق على مسار عمل يبشر بالخير . وقد ثبتت امكانية الاتفاق فعلا ، وأسفرت عن تقريرنا ، "الامن المشترك : برنامج لنزع السلاح" ، الذي نشر في عام ١٩٨٢ .

٤ - وفي اجتماعنا هذا ، وهو الاخير ، نظرنا وراءنا لنقيّم التغيرات التي حدثت في الحالة الدولية منذ صدور "الامن المشترك" ، والاهم من ذلك أننا نظرنا إلى الامام لنتأمل مسارات العمل المناسبة في المستقبل . وفي رأينا أن البشرية أمامها فرصة تاريخية في العقد الاخير من القرن العشرين لاقامة عالم أكثر سلما وأكثر انسانية بشكل جذري . ويجب ألاّ نضيّع هذه الفرصة ، فهي قد لا تظهر مرة أخرى .

الأمن المشترك

٥ - لقد دعونا في عام ١٩٨٣ إلى اتباع نُهُج جديدة فيما يتعلق بقضايا الأمن الدولي ونزع السلاح . وأشرنا إلى أن "الحرب النووية لن ينتصر فيها أحد" ، وهي ملاحظة تقبلها رسميا الآن أكبر قوتين عسكريتين . ونتيجة لذلك فقد انتهينا إلى أن "مبدأ الأمن المشترك يجب أن يحل محل الذريعة الحالية المتمثلة في الردع من خلال التسلح . فالسلم الدولي يجب أن يقوم على أساس التزام بالبقاء المشترك بدلا من تهديد التدمير المتبادل" .

٦ - إن تطوير الأسلحة النووية ، بالإضافة إلى الطائرات والصواريخ القادرة على ايصالها إلى أي نقطة في العالم في خلال دقائق ، يوضح أن الحرب ينبغي ألاّ تعتبر أداة رشيدة للدولة . فجميع الأمم ستصبح مهددة إذا ما نشب نزاع عسكري تشترك فيه مباشرة أكبر قوتين عسكريتين . إذ أن جميع الأمم - - غنية وفقيرة ، قوية وضعيفة ، مسالمة وعدوانية ، اشتراكية ورأسمالية - - توحّد بينها قابليتها للتأثر بالهجوم النووي وبآثار الحرب النووية .

٧ - والتكنولوجيا أيضا تتيح لمزيد من الأمم صنع أسلحة نووية ، وتتيح لبلدان أخرى ، وحتى لمجموعات دون قومية ، صُنع أنواع اضافية من أسلحة التدمير الشامل ، بحيث تجلب أهوالا جديدة في شؤون العالم . إذ يُخشى أن ما يصل إلى ٣٠ أمة إما لديها أو تقوم حاليا بصنع أسلحة كيميائية مهلكة ، في الوقت الذي يمكن أن تثير فيه نواحي التقدم في العلوم الأحيائية تهديدات للوجود البشري لم تُعرف من قبل .

٨ - وحتى على المستوى الذي يسمى المستوى "التقليدي" ، فإن الدمار البشري والمادي الذي تسببه وسائل الحرب الحديثة يمكن أن تكون مروعة . ففي ضوء التكنولوجيات العسكرية الراهنة والمتوقعة ، تفقد الحرب معناها كأداة للسياسة القومية ، وتصبح بدلا من ذلك وسيلة تدمير جنوني تترك الأسباب الجذرية للصراع بلا حل . وعلاوة على ذلك ، مع تقدم الأسلحة تكنولوجيا ، فإن تكاليف الإعداد للحرب تزداد فداحة ، حتى بالنسبة لأغنى الأمم .

٩ - وهذه الحقائق جعلت مفاهيم الأمن القومي التقليدية مفاهيم بالية . ففي العصر النووي لم يعد بوسع الأمم أن تعقد الأمل على حماية مواطنيها عن طريق تدابير عسكرية تُتخذ من جانب واحد . فجميع الدول ، حتى أغناها ، تعتمد في النهاية على حُسن إدراك الأمم الأخرى والتزامها بضبط النفس . فحتى الخصوم الايديولوجيون والسياسيون

يجمع بينهم اهتمام بالبقاء . وفي المدى الطويل ، لا تستطيع أمة أن تبني أمنها على عدم أمن غيرها من الامم . ويتطلب الامن الحقيقي جهدا تعاونيا ، وعلاقة شراكة في الكفاح ضد الحرب لا يمكن تأسيسها إلا من خلال الحوار والتسوية .

١٠ - ولجميع الامم بالطبع حق الدفاع عن النفس ، كما هو مكفول في ميثاق الامم المتحدة ، ولها بالتالي حق الاحتفاظ بقوات عسكرية تكفي لتلك المهمة . ولكن السعي إلى التفوق العسكري هو مسعى لا طائل منه ولا يمكن أن يؤدي سوى إلى أمن أقل للجميع . ومن الجلي أن معظم الامم أصبحت أقوى عسكريا على مر السنين ، ولكن من الواضح بنفس الدرجة أن هذا لم يؤد إلى احساس أكبر بالامن . فالامن المشترك يقتضي وضع نهاية للتنافسات في مجال التسلح وذلك عن طريق المفاوضات ، وضبط النفس القومي ، وروح المسؤولية الجماعية ، والثقة المتبادلة .

١١ - ولكن الامن مفهوم أوسع نطاقا وأكثر تعقيدا من الوقاية من الاسلحة والحرب . فجذور الصراعات وانعدام الامن تشمل الفقر ، والتفاوتات الاقتصادية داخل الامم وفيما بينها ، والاضطهاد ، والحرمان من الحريات الاساسية . وما لم تُعالج مشاكل التخلف الاجتماعي والاقتصادي ، فلن يمكن بلوغ الامن المشترك حقا . وتنشأ أيضا تهديدات للامن من المشاكل البيئية وتدهور نظم ايكولوجية معينة . وفي ضوء هذه التهديدات لبقاء البشرية ، لم يعد الخصوم في الصراع بين الشرق والغرب يقفون في جانبين متقابلين ؛ فهم كثيرا ما يواجهون نفس الاخطار ، وهي أخطار يتقاسموها أيضا في العلاقات بين الشمال والجنوب . وفي هذا الصدد ، يمكن أن يتطور انتفاء الحرب إلى نهج شامل إزاء السلم العالمي ، والعدل الاجتماعي ، والتنمية الاقتصادية ، والحماية البيئية .

١٢ - وقد تشهد السنوات الاولى من القرن القادم عالما مختلفا اختلافا كبيرا ، ولكنه ربما لا يكون أفضل كثيرا من عالم اليوم . فالتوترات بين الشرق والغرب قد تنخفض انخفاضا شديدا ، ولكن الصراع لن يختفي هكذا بالضرورة من الحياة الدولية . فمع استمرار التنمية الاقتصادية في نشر القوة على نطاق أوسع حول العالم ، قد تصبح الخلافات القديمة والمكتشفة حديثا أشد حدة . وقد تصبح مشكلة الحروب ، محلية كانت أو اقليمية ، محفوفة بعواقب وخيمة كتلك التي جرّتها على البشرية الحربان العالميتان .

١٣ - ولكن هذا لا يجب أن يحدث . فعدم كفاية "الحلول العسكرية" قد تبين بمنتهى الوضوح في ماضينا القريب بحيث أن بوسع المرء أن يأمل بشكل معقول أن يكون الدرس قد

استُوعب على نطاق واسع . وسيتطلب عالم فيه مزيد من مراكز النشاط السياسي والاقتصادي اتباع نهج مختلفة لتأمين التسوية السلمية للمشاكل ، و "تجريدها من الطابع العسكري" ، والمواءمة بين المصالح المتضاربة . وبوسع البشرية أن تنجح في هذه المهمة الحيوية إذا عقدت العزم على النجاح وإذا زوّدت نفسها بالمؤسسات التي تحتاج اليها لوضع هذا العزم موضع التنفيذ .

الامن المشترك عن طريق سيادة القانون

١٤ - توجد الآن أكثر من ١٦٠ دولة أُمَمية مستقلة . وحفنة منها عدد سكانها كبير وتغطي مساحات شاسعة ، ولكن معظمها يتسم بصغر أراضيه وقلة عدد مواطنيه . وبعضها متقدم تكنولوجياً ومزدهر ؛ والاكثر فقير ويكافح في سبيل تنمية اقتصاداته . وجميع الامم ذات سيادة . ولكن لم يحدث قط من قبل أن كانت المشاكل والتحديات المشتركة التي تتخطى حدود فرادى الدول واضحة هكذا . فالقوى التي تشكل مستقبلنا يقل شيئا فشيئا كونها تحت سيطرة حكومات فرادى . إذ لا يستطيع بلد واحد أن يحل بمفرده هذه المشاكل . ولا تستطيع دولة واحدة أن تنظم الامن العالمي ، أو تسيطر على الاقتصاد العالمي ، أو تحدد مسار الشؤون السياسية . ومن أجل معالجة مشاكل العالم ، سيتعين على الامم أن تتعاون وأن تنشئ أشكالا أقوى للنظام الدولي .

١٥ - ومن الضروري تطوير إطار قانوني وسياسي دولي فعال ومستقر من أجل تحقيق السلم والامن الدوليين ، وإحراز تقدم كبير نحو نزع السلاح ، وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مطردة . ولابد لسياسات الغوض والقوة أن تتراجع على مر الزمن أمام سيادة القانون فيما بين الدول . ولابد من احترام السيادة الوطنية على الدوام ، ولكن ينبغي للدول - تمشيا مع مصالحها الذاتية - أن تتعلم ممارسة المسؤولية وضبط النفس على المستوى الجماعي ، وأن تتعاون إحداها مع الاخرى ، وأن تتبع أنماطا من السلوك تساند بزوغ سيادة القانون .

١٦ - ولن يحل التعاون بين يوم وليلة محل التنافس كعلامة من علامات السلوك الدولي . وسوف تنقضي فترة من الوقت قبل أن تعتاد الدول على اتباع الانماط السلمية ، والتقيد بدقة بأحكام القانون الدولي ، والعمل من خلال المؤسسات الدولية على تحقيق مصالحها المشتركة . ولا يمكن إنماء الثقة بين الدول إلا ببطء ، وخاصة فيما بين الدول التي كانت أعداء في الماضي . ولكن الجهود المتضافرة قد تحقق نتائج مدهشة على نحو ما شهدنا خلال السنوات القليلة الماضية ، ومن الممكن الاستفادة - على

نحو فعال ـ من فترات التريث في التقدم نحو إقامة مجتمع دولي أكثر تميزا بالعدل وبسيادة القانون ، في تعزيز المكاسب التي تحققت بالفعل .

١٧ - ويتطلب تحويل النظام الدولي الراهن إلى نظام مؤسس بدرجة أقوى على سيادة القانون ، ثلاثة تطورات متزامنة تعزز إحداها الأخرى .

١٨ - أولا ـ ينبغي للدول أن تعمل على إنماء أنماط من السلوك يتم في إطارها تسوية المنازعات بالطرق السلمية ، على نحو ما تعهدت به في ميثاق الأمم المتحدة . ولابد للدول ، انطلاقا من مصالحها الخاصة ، أن تعترف بأن اللجوء إلى الوسائل السلمية في حل الصراعات أمر أكثر فعالية بدرجة كبيرة من اللجوء إلى الحرب أو التسلح أو القسر . وتتوفر بالفعل مجموعة متنوعة من الوسائل السلمية مثل : الوساطة والتحكيم والمفاوضات الدبلوماسية ، وغير ذلك . ويمكن الاضطلاع بها على نحو ثنائي أو بمساعدة أطراف ثالثة أو من خلال منظمات اقليمية أو عن طريق منظمات عالمية متعددة الأطراف . ويتعين أن تتناسب الوسيلة والمحفل المحددين لحل الصراع مع جوهر القضية . وليس المهم اختيار المكان ولكن المهم هو القرار الاساسي اللازم للابتعاد عن استخدام أدوات تستند إلى القوة العسكرية . وعندما تعتاد الدول على استخدام الوسائل السلمية لحل المنازعات ، فسوف تتعزز سيادة القانون .

١٩ - ثانيا ـ لا بد من تعزيز المؤسسات الدولية . ومرة أخرى ، يوجد بالفعل الكثير من المنظمات اللازمة بما في ذلك محكمة العدل الدولية ، ومختلف هيئات التحكيم والوساطة ، والمنظمات السياسية والاقتصادية الاقليمية ، وبالطبع الأمم المتحدة ووكالاتها الفرعية . والمسألة تنحصر في إمداد هذه المؤسسات بقدر أكبر من الموارد ، وتحسين ما لديها من اجراءات وأساليب للعمل ، والأهم من ذلك إنماء أنماط وطنية من السلوك تدفع إلى التوجه أولا إلى هذه المنظمات إلتماسا للمساعدة . ومن الممكن أن يحدث تضافر في الجهود في هذا المجال . إذ كلما ازدادت المنظمات الدولية قوة ، فمن المتوقع أن تصبح الدول أكثر استعدادا للاعتماد على الأدوات الدولية بدلا من الأدوات الانفرادية . ومع حدوث مثل هذه التغييرات في الأنماط الوطنية للسلوك ، سوف تحوز المؤسسات الدولية ذاتها على الثقة وتصبح أكثر فعالية .

٢٠ - ثالثا ـ لا بد من تعبئة الرأي العام . ويمكن للمنظمات الخاصة أن تقوم بدور حيوي في هذا الشأن . وباستطاعة مثل هذه الرابطات أن تعكس اهتمامات الشعوب في أنحاء العالم وقلقها من الأخطار الناشئة التي تتهدد الأمن حتى من قبل أن تتمكن

الحكومات من اتخاذ إجراء ما . ويمكنها ، إذا ما عملت مع الحكومات والمؤسسات الدولية ، أن تساعد في التصدي لمشاكل العالم في حينها .

تعزيز الأمم المتحدة

٢١ - لا توجد مهمة ، في هذا السياق ، أكثر أهمية من تعزيز الأمم المتحدة . وإلى أن يتم تحقيق نظام دولي للأمن يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة على نحو فعال وموثوق به ، سوف لا تجد الدول من بديل سوى تسليح أنفسها ، حتى إن تم ذلك بالتضحية بجانب كبير من التنمية الاقتصادية . إن أحداث السنوات الأخيرة تبعث على الأمل في إمكان إعادة تأكيد نظام الأمم المتحدة للأمن وتطويره . فلأول مرة منذ عام ١٩٤٥ ، يبدو أن هناك اتفاقا فيما بين الدول الكبرى على العمل من أجل منع نشوب المراعات واحتوائها ، وعلى أن تقف بثقلها وراء الأساليب والتقنيات التي عملت الأمم المتحدة على تطويرها . والأمر يقتضي أكثر من مجرد الأساليب الخطابية لجعل الأمم المتحدة فعالة . بل إن ذلك يتطلب من الدول الكبرى أن تتولى القيادة وأن تلتزم بضبط النفس ، ويتطلب من الدول الأخرى التعاون ، ومن جميع الدول أن تخصص موارد ملموسة .

٢٢ - وفي تقريرنا لعام ١٩٨٢ ، طرحنا خطوات عملية لتعزيز نظام الأمم المتحدة للأمن . وكان نهجنا طموحاً ، يشمل وسائل توقع المنازعات ومنع نشوبها ، وتحسين أساليب عمليات صيانة السلم ، بل وحتى وسائل استخدام آليات إنفاذ الميثاق - التي طال عدم وضعها موضع التنفيذ العملي بسبب الانقسام بين الشرق والغرب - في بعض أنواع حالات الصراع المحددة تحديدا واضحا . ولم يكن الجميع مستعدين لقبول مقترحاتنا لعملية وقائية لصيانة السلم ، ولكن الحالة الدولية تبدو الآن مناسبة لتعزيز قدرات الأمم المتحدة على توقع الصراعات ومنع نشوبها ، وعلى صيانة السلم في مختلف الحالات .

توقع النزاعات

٢٣ - ينبغي أن يبدأ تعزيز الأمم المتحدة بمجلس الأمن ، وخاصة بأعضائه الدائمين . وبالنظر إلى التفاهم الأكبر والتعاون الأوثق اللذين يميزان الآن على ما يبدو ، العلاقات بين هذه الدول الخمس ، فان هناك فرصة للاعتماد على هذه الروح لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على حل النزاعات بالطرق السلمية وعن طريق التعاون .

٢٤ - والانذار المبكر أساسي لتوقع النزاعات وإحباطها . وتأذن المادة التاسعة والتسعون من الميثاق للأمين العام بأن ينبه مجلس الأمن "إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدوليين" . إلا أنه يجب أن يتوفر للأمين العام ، لكي يقوم

برصد الحالة في العالم ، ما يلزم من الموظفين والتكنولوجيا مثل المراقبين العسكريين والقائمين بتقصي الحقائق ، والخبراء .

٣٥ - وينبغي التفكير أيضا في توفير المعلومات المستمدة من النظم الفضائية وغيرها من نظم الرصد التقنية إلى الأمانة العامة . فالوصول إلى تلك المعلومات من شأنه أن يمكن الأمانة العامة من رصد بؤر الاضطرابات في العالم ، وإلتماس سلطة يفوضها مجلس الأمن في الوقت المناسب لحل النزاعات العسكرية المحتملة . ويمكن أن تتوافر للأمم المتحدة قدراتها الذاتية على المراقبة وإطارا صغيرا من الخبراء لتفسير البيانات . وقبل أن يصبح هذا الخيار حقيقة واقعة ، يمكن للدول الأعضاء أن تتعهد بتوفير البيانات الوطنية لخبراء الأمم المتحدة . ويغلب على الظن أيضا أنه ستسجل زيادة في تدفق البيانات المتوفرة على أساس تجاري . ويتعين تقييم هذه الخيارات ولكن ينبغي ألا تدور مناقشة حول الحاجة إلى تعزيز فرص وصول الأمم المتحدة إلى الوقائع الأساسية حيثما تنشأ بؤرة اضطراب .

٣٦ - ويتعين على الأمين العام أن يعد تقريرا عن الحالة الأمنية في العالم كل سنة وأن يقدمه إلى جلسة عامة لمجلس الأمن يحضرها وزراء خارجية الدول الأعضاء في المجلس . وينبغي أن تحدد جلسة خاصة لاحقة للمجلس وأن توجه أية تدابير محددة قد يقتضيها الأمر . فالعمل الذي يقوم به المجتمع الدولي يأتي في أغلب الأحيان ، في حالات النزاع ، متأخرا ولا يتسم بدرجة كافية من الحزم لكي يكون عامل توحيد يقوم على مبادئ معترف بها من القانون الدولي والعدالة الدولية . وهذا لا يوفر للمعتدين الوقت لتعزيز مكاسبهم فحسب ، بل يضعف سلطة المجلس ، وهذا يقوض ثقة الدول الصغيرة والضعيفة في نظام الأمن الجماعي .

٣٧ - واننا نعتقد أن من الأساس أن يتفق مجلس الأمن على اجراءات معينة يبدأ تنفيذها عندما ينشأ نزاع . وبالطبع فإن كل أزمة تشكل حالة فريدة من نوعها ، ولكن الاجراءات التي سبق الاتفاق عليها فيما يتعلق ببعض الفئات من الاحتمالات يمكن أن تعجل العمل . ويمكن أن تتضمن هذه الاجراءات استخدام بعثات تقصي الحقائق وأفرقة المراقبين العسكريين لتفادي نشوب نزاع . ومن المفيد جدا أن يلتزم الأعضاء الدائمون في المجلس باعتبار إيفاد الأمين العام لممثلين خاصين أو مراقبين أو قائمين بتقصي الحقائق مسألة إجرائية غير خاضعة للنقض . وينبغي أيضا أن يلتزم جميع أعضاء الأمم المتحدة باستقبال مبعوثي الأمين العام أولئك وبالتعاون معهم تعاونا تاما في اضطلاعهم بمهمتهم . واذا اندلع نزاع مسلح ، ينبغي أن يكون المجلس مستعدا للعمل على

فرض وقف لإطلاق النار . مستخدما عند الاقتضاء وسائل التنفيذ الوارد وصفها في الفصل السابع من الميثاق .

تحسين القدرات على صيانة السلم

٢٨ - تم الاعتراف بالمساهمات الضخمة التي تقدمها قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في عام ١٩٨٨ بحصولها على جائزة نوبل للسلام . ومع زيادة التشديد على دور الأمم المتحدة في صيانة الأمن الدولي ، ومع تعزيز سيادة القانون الدولي ، ستصبح صيانة السلم أكثر أهمية بكثير مما كانت عليه . واننا نعتقد أنه ينبغي توسيع نطاق الدور الذي تؤديه هذه العمليات ، وتعزيز الموارد المتاحة للأمين العام لدعم صيانة السلم ، وأنه ينبغي إرساء تمويل عمليات صيانة السلم على أساس أمتن .

الدور

٢٩ - استخدمت عمليات صيانة السلم في الماضي أساسا لمراقبة ورصد عمليات وقف إطلاق النار وغير ذلك من وسائل إنهاء النزاعات المسلحة وكبحها . واننا نعتقد أنه يمكن توسيع نطاق الدور الذي تؤديه عمليات صيانة السلم وتنفيذ هذا المفهوم وهذه الأساليب على مجالات تتجاوز عمليات صيانة السلم التقليدية . وهذه العمليات هي أساسا عمليات سياسية وليست عسكرية . وهي تتضمن عادة ، حسب الاحتياجات المحددة لكل وضع ، عنصرا مدنيا مثل الوحدات الطبية وقوات الشرطة المدنية ، ومعدات النقل ، وشتى الخبراء ، إلى غير ذلك . وقد اقتضى الأمر في أغلب الحالات تقديم المساعدة الانسانية للسكان بالاضافة إلى وظائف صيانة السلم .

٣٠ - ويجمع ، في عمليات صيانة السلم ، الموظفين والمعدات ويوضعون تحت قيادة موحدة لغرض محدد ، لا يقتصر بالضرورة على رصد عملية وقف إطلاق النار . ويمكن أن يكون ذلك للاشراف على انتخابات ، وهي مهمة محددة صراحة في ولاية فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا . ويمكن ، في أدوار أخرى ، أن تؤمن قوات صيانة السلم عدم زعزعة الاستقرار في بعض البلدان عبر الحدود .

٣١ - ويمكن أن تتضمن الأنواع الأخرى لعمليات صيانة السلم ما يلي :

(أ) صيانة السلم في البحار في الحالات الشبيهة بالنزاع الأخير في الخليج الفارسي أو ضد القرصنة أو غير ذلك من الأنشطة الاجرامية في مناطق الاضطرابات مثل جنوب شرقي آسيا . وينبغي أن تتضمن التمارين البحرية الموحدة دورا للأمم المتحدة في صيانة السلم وأن تعد لذلك ؛

(ب) ينبغي توقع ردود فعل دولية على بعض أشكال الحوادث الارهابية ، والاستعداد لها ؛

(ج) وينشأ دور آخر عن تزايد خطر حدوث الكوارث البيئية . إذ لا تتوفر لدى العديد من البلدان في العالم النامي الخبرات أو الموارد اللازمة لمواجهة الحوادث من ذلك القبيل . وهناك حاجة إلى العمل السريع عند وقوعها . ويعد كبح مدى الضرر وإحياء البيئة ليس في صالح البلد المتضرر بصورة مباشرة فحسب بل أيضا في صالح المجتمع الدولي ككل ؛

(د) وهناك أيضا حاجة إلى النظر في المسألة المتمثلة في الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يؤدي في المستقبل دورا في النزاعات المطولة داخل دولة ما ، خاصة عندما يكون لذلك تأثير على مدى فعالية جهود الإغاثة الدولية .

٣٢ - ويتكون عدد كبير من أعضاء الأمم المتحدة من دول صغيرة - ٣٤ دولة على الاقل من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يبلغ عدد سكانها مليون نسمة أو أقل . وهي شديدة التأثر بشكل خاص بالتدخل الخارجي . واذا أريد أن تضع هذه البلدان الصغيرة ثقتها في نظام أمن الأمم المتحدة ، فان من الهام اتخاذ ترتيبات بحيث يمكن الاضطلاع بعمليات دفاعية عن طريق الأمم المتحدة بالنيابة عن المجتمع الدولي بأسره . وينبغي ألا ينكر على أضعف أعضاء أسرة الأمم الحماية التي يوفرها القانون الدولي والتي ترد في شكل عملي .

الموارد

٣٣ - لقد أنيطت بالامين جميع الجوانب المتعلقة بإدارة عمليات صيانة السلم . وليس من الضروري التوسع في المخصص لصيانة السلم من موارد الأمم المتحدة الذاتية بحيث يتجاوز مجموعة كاملة مؤلفة من قلة من الأفراد العسكريين ضمن هيئة العاملين مع الأمين العام تنسق الأعمال التحضيرية اللازمة لعمليات صيانة السلم وتنسق تنفيذ مثل هذه العمليات . وينبغي أن يُميّز ما يمكن توفيره لصيانة السلم من وحدات عسكرية بالقوات المسلحة لجميع الدول بما فيها جميع الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن ، وذلك إلى جانب الإمكانات المتاحة لإقامة الجسور الجوية والجسور البحرية التي يمكن استعمالها لنقل هذه الوحدات إلى مواقع الاضطراب في حالات الطوارئ . كما ينبغي تمييز الوحدات السوقية والطبية المتخصصة الموجودة في مختلف أرجاء العالم . ومن الممكن تقديم مساعدات إلى الدول النامية لتدريب وحدات عسكرية مسماة لأداء أدوار متعلقة بصيانة السلم .

٣٤ - ومن الممكن أن تكدس في مختلف الأماكن المعدات المفيدة لعمليات صيانة السلم ، لكي تكون متيسرة عند الضرورة . والتكنولوجيات المتقدمة ، التي من قبيل أجهزة الاستشعار الاهتزازية والصوتية ، والرادارات المتنقلة ، والاتصالات المتقدمة ، بل وشبكات المراقبة الفوقية ، قد تفيد بصور مختلفة في رصد عمليات وقف إطلاق النار ومناطق فض الاشتباك . ومن الممكن أن يؤدي استعمال مثل هذه التكنولوجيات المتقدمة إلى تقليل احتياجات عمليات صيانة السلم من القوى البشرية وتقليل ما يمكن تكبده من خسائر في الأرواح . وينبغي التوصل إلى سبل لتطوير هذه التكنولوجيات بحيث تخدم أغراض صيانة السلم ، ولتوفير مثل هذه الأنظمة للأمم المتحدة . ومثل هذه المقترحات قد تبدو منصرفة إلى المستقبل وحده وباهظة التكلفة ، ولكنها يمكن أن تبرهن على فعاليتها من حيث التكلفة . وسيكون من المؤسف أن تتاح أفضل التكنولوجيات للأغراض المتعلقة بشن الحرب بينما يحرم منها القائمون بحفظ السلم .

التمويل

٣٥ - في السنوات الأخيرة ، أحاطت الصعوبات المالية بعمليات الأمم المتحدة من جميع جوانبها ، إلا أنه يمكن القول أن أشد هذه الصعوبات كان من نصيب عمليات حفظ السلم التي تضطلع بها المنظمة . ويفترض أن العالم ، الذي ينفق ما يعادل نحو تريليون من دولارات الولايات المتحدة كل سنة إستعداداً للحرب ، يستطيع أن يوفر المبالغ الصغيرة نسبيا اللازمة لحفظ السلم . ولكن ما هو قائم من ترتيبات لتمويل هذه العمليات غير كاف ولا يمكن التعويل عليه . فهذه ترتيبات تلقي بأبهظ الأعباء على عاتق البلدان التي تساهم بقوات ، مما يثبط همم الراغبين في الاشتراك بقوات ويضر بمبدأ الأمن الجماعي . وتفرض التقييدات المالية قيودا شديدة تحد من قدرة الأمم المتحدة على منع العنف واحتوائه وعلى فض الصراعات بنجاح . ففي هذه السنة بالذات ، وعلى سبيل المثال ، تعين تقليص النطاق الأولي لعملية الأمم المتحدة في ناميبيا بدرجة كبيرة ، فبفعل القيود المالية التي فرضتها الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، خُفض حجم القوة المخطط لإنشائها ، من ٥٠٠ ٧ فرد إلى ٦٠٠ ٤ فرد . ولقد حدث بالفعل أن أدت هذه القيود وما ترتب عنها من حالات التأخير إلى وضع عقبات كأداء في وجه عملية ناميبيا ، بحيث قيدت حركة القوات المكلفة بحفظ السلم وخيمت الأخطار على التسوية السلمية التي جرى التفاوض بشأنها .

٣٦ - وينبغي على مدار بضع سنوات تكوين صندوق احتياطي خاص يكرس خصيصا لعمليات حفظ السلم ، بحيث لا يقل إجمالي هذا الصندوق عن بليونين من دولارات الولايات المتحدة . وينبغي جمع الأموال اللازمة لهذا الصندوق عن طريق اشتراكات الزامية مقررة على جميع الدول الأعضاء استنادا إلى صيغة تقرها الجمعية العامة .

٣٧ - وكثيرا ما يطول أمد المفاوضات التي تجري لإنشاء عمليات لحفظ السلم ، بسبب الخلافات المتعلقة بتمويل هذه العمليات . ومن شأن "صندوق حفظ السلم" المقترح أن يكون بمثابة احتياطي مالي مما ييسر بدء العمليات الجديدة في الوقت المناسب . ولن يستخدم هذا الصندوق إلا في تمويل العمليات المقررة بتكليف من مجلس الأمن . وسوف يعاد ملء هذا الصندوق كل سنة ، حسب الضرورة ، بناء على توجيه من الجمعية العامة .

٣٨ - وبالإضافة إلى الاشتراكات الالزامية ، ينبغي تشجيع التبرع لصندوق حفظ السلم ، لا سيما من قبل الدول التي لا تشترك بحكم المبدأ ، في عمليات حفظ السلم . وينبغي كذلك إتاحة فرصة المساهمة في الصندوق أمام الأفراد والمنظمات ، لا سيما من يستفيد ماليا ، من الأفراد والمنظمات ، من عمليات حفظ السلم . وأخيرا ، ينبغي النظر في إمكانية إيجاد مصادر إيراد مستقلة تمول عمليات السلم وتكون التلقائية صفة لازمة لها . ومن الممكن أن يتمثل أحد المصادر التي من هذا القبيل في رسم يفرض على صادرات السلاح ، مما يقتضي إنشاء سجل في الأمم المتحدة تقيد فيه مبيعات السلاح الدولية التي تنجزها جهات خاصة أو جهات حكومية . وجدير بالذكر أن تكاليف حفظ السلم تقل كثيرا عن تكاليف الحرب .

توفير الأمن المشترك عن طريق المفاوضات

٣٩ - من شأن بروز حكم القانون على الصعيد الدولي أن يشجع التقدم نحو تحديد الأسلحة ونزع السلاح . وفي معظم الأحيان تتسلح الدول إما لأنها مشتركة في صراعات وإما لأنها تخشى أن تكون عرضة للهجوم عندما تفتقر إلى القوة العسكرية . واقناع الدول بنزع سلاحها يستلزم أن تصبح على ثقة بقدرة المؤسسات الدولية والقوانين الدولية على حماية أمنها .

٤٠ - والشطر الأكبر من المسؤولية عن إحراز تقدم نحو تحديد الأسلحة ونزع السلاح يقع على عاتق الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وحلفاء كل منهما ؛ وإلى هؤلاء مجتمعين يُعزى أكثر من ثلاثة أرباع النفقات العسكرية في العالم . وليس المطلوب هو مجرد تقدم الدولتين القائدتين عسكريا في محادثاتهما الثنائية بل مطلوب أيضا قيامهما بالجوانب العالمية للتسابق على التسلح ، وبالقضايا الإقليمية .

٤١ - وقد أحرز تقدم كبير في مفاوضات السلاح منذ أن صدر تقريرنا في عام ١٩٨٢ ؛ فقد عقدت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي معاهدة تقضي بإزالة جميع القذائف المتوسطة المدى من ترسانتهما ، وهي المرة الأولى التي يلغى فيها طراز كامل من الأسلحة النووية عن طريق المفاوضات الدولية . وقد أحرزت الدولتان أيضا تقدما كبيرا في محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية المتعلقة بالقوات النووية الاستراتيجية المركزية ، ويناقشان الآن مشروع اتفاق سينقص الترسانات الاستراتيجية لكل منهما إلى النصف تقريبا . كذلك أحرزت محادثات جنيف المتعلقة بإلغاء الأسلحة الكيميائية المميتة ، المضطلع بها تحت اشراف مؤتمر نزع السلاح ، تقدما كبيرا ، على غرار مفاوضات أخرى عديدة . وقد بدأت في فيينا في الشهر الماضي مفاوضات جديدة بشأن القوات التقليدية في أوروبا ، احتمالات نجاحها أفضل من سابقتها ، كما بدأت مفاوضات أخرى بشأن تدابير بناء الثقة والأمن .

٤٢ - ومع ذلك ، فمازالت هناك مسائل هامة تعكر صفو كل من هذه المفاوضات ، وستكون ثمة حاجة إلى جهد متضافر كيما تنتهي كل منها نهاية ناجحة ومن ثم الانتقال إلى محادثات أوسع مدى منها . وفي ذات الوقت ، فإن القوات العسكرية في العالم لا تزال ضخمة ومكلفة ، كما يجري تحديثها بمعدل سريع . وعلاوة على ذلك يجري العمل بتكنولوجيات جديدة تهدد بإيجاد خلل خطير في جوانب عديدة من التنافس العسكري ، في حين يضعف فيما يبدو الحظر المفروض على استخدام أنواع الأسلحة البالغة الخطورة ، مثل العوامل الكيميائية المميتة . ويلزم أن تتخذ القوتان العسكريتان الرئيسيتان اجراءات حاسمة لانهاء جولة المفاوضات الحالية والمضي قدما إلى اتفاقات أكثر طموحا .

٤٣ - وتمتد الحاجة لإحراز تقدم في مفاوضات السلاح لتشمل مناطق أخرى . ففي السنوات العديدة الماضية ، بدأت حوارات سياسية بشأن النزاعات الاقليمية في أمريكا الوسطى ، وفي الخليج الفارسي ، وفي جنوب وشرقي آسيا ، وفي افريقيا . وقد حدثت تطورات ايجابية في العلاقات الصينية - السوفياتية ، وفي كمبوتشيا ، وبين الهند وباكستان ، وبين الصين والهند ، من ضمن علاقات مضطربة أخرى . كذلك فهناك حاجة ماسة إلى مثل هذا الحوار السياسي بشأن شمالي المحيط الهادئ ، تشترك فيه جميع دول المنطقة ، بما فيها القوتان العسكريتان الرئيسيتان . ويمكن أن يسهم التحديد المتفاوض عليه لحجم وهيكل القوات العسكرية ، بما فيها من قوات بحرية ، لعملياتها إسهاما مفيدا في حل كل نزاع من هذه النزاعات . ويجب أن تمضي الدبلوماسية وتحديد الأسلحة جنبا إلى جنب في مسعى اقرار السلم في العالم .

تخفيض القوات الاستراتيجية

٤٤ - في محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية ، يمكن عقد اتفاق خلال السنة ، وإن كان يتعين على المتفاوضين أن يعملوا بلا كلل للتغلب على المسائل الرئيسية الباقية . وثمة مسألتان تقنيتان نسبيا ، تتعلقان بكيفية التحقق من الحد المفروض على القذائف الأرضية المتحركة والقذائف البحرية العابرة . ويبدو من الواضح ، بدون المضي في تفصيلات هنا ، أن الجانبين يدركان أن هناك حلولا ممكنة يمكن التوصل اليها ؛ ونحثهما على سرعة الموافقة عليها .

٤٥ - والمسألة الثالثة مسألة مبدأ أكثر من أي شيء آخر ، وتتعلق بالصلة ، اذا كانت هناك أية صلة ، بين التوصل المحتمل في محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية إلى اتفاق بشأن القوات الهجومية ، من ناحية ، والمعاهدة السارية المتعلقة بالحد من شبكات القذائف التسيارية ، من ناحية أخرى . وعلى الرغم من أنه ليس هناك اجراء محدد مطلوب للابقاء على معاهدة ١٩٧٢ المتعلقة بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية ، التي ليس لها أجل محدد ، كالتزام قانوني ، فقد شارت مجادلات تتعلق بمدتها ، نتيجة لبرامج بحثية في مجال تكنولوجيات الدفاع بالقذائف التسيارية الجديدة . ونرى أنه لا ينبغي للتبشير الزائف بفعالية الدفاع بالقذائف أن يسمح بتعطيل معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية أو ابطال الاتفاق المحتمل عقده في محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية . والاهمية الفائقة للرأي العلمي هي أنه ليس هناك وسائل فعالة للدفاع عن السكان ضد هجمات القذائف التسيارية وأنه ليس هناك احتمال لوجود أي منها على الاقل حتى نهاية هذا القرن . وبالنظر إلى هذه الحقيقة العلمية ، فإن صدور تأكيد جديد متبادل لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لن يكلف شيئا فيما يبدو . وعلاوة على ذلك فإن التزاما بهذا الشكل سيساعد في طمأنة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مرة أخرى بأن أيا منهما لن يلغي الاتفاق فجأة ويزع دفاعات قذائفية واسعة . وقد يناقش الطرفان أيضا في عبارات محددة أنواع التجارب التي يزمع كل منهما الاضطلاع بها في الفضاء وعلاقتها بالحدود التي تفرضها المعاهدة . ومع وجود صيغة كهذه تنظم البحوث المتعلقة بتكنولوجيات الدفاع ، يمكن أن تحرز المحادثات الجارية المتعلقة بالاسلحة الهجومية الدائرة في محادثات تخفيض الاسلحة الاستراتيجية تقدما سريعا وتحقق تخفيض الـ ٥٠ في المائة المتوخى في مشروع المعاهدة الحالية .

٤٦ - بيد أن المفاوضات الدائرة بين القوتين العسكريتين الرئيسيتين لا يمكن أن تنتهي بالمعاهدة الحالية لمحادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية ، وستظل الترسانات

الباقية لدى كل جانب ضخمة . وينبغي للمتفاوضين في المستقبل أن يسعوا إلى تحقيق تخفيضات أوسع في القوات النووية وإلى الحد من التغييرات النوعية .

٤٧ - ويتعلق جانب آخر يستدعي الاهتمام في التنافس الاستراتيجي بالأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية . فمن خلال تدابير انفرادية تراجعت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عن جهودهما السابقة في وزع هذه النظم . بيد أن هذه الترتيبات تتسم بالضعف . فالفضاء الخارجي آخر منطقة مشتركة للبشرية ، وينبغي حمايته من سباق التسلح واستخدامه للأغراض السلمية فقط ، بما في ذلك البرامج المشتركة . وينبغي حظر الأسلحة فيه كلية ، بما في ذلك تجارب الأسلحة في الفضاء .

تخفيضات الأسلحة في أوروبا

٤٨ - لقد وصلنا إلى نقطة تحول تاريخية حاسمة في تاريخ أوروبا . فالامكانية قائمة لتجاوز المجابهة العسكرية التي جمدت وفاقمت الانقسام السياسي في أوروبا . وينبغي لأوروبا الجديدة أن تقوم على أساس التنوع والتسامح ، والانفتاح والاحساس بالوحدة الثقافية ، وعلى أساس التعاون الاقتصادي والتنافس السلمي . وينبغي للنهج الذي نتبعه وصولا إلى الأمن في أوروبا أن يكون مستنيرا برؤية رحبة للاستقرار وينبغي ألا يسمح للمواجهة العسكرية الحالية أن تعوق نشوء نظام أكثر انفتاحا وتعاونية في أوروبا . ومن الضروري القضاء على جوانب الاختلال الهامة في التوازن ، وتخفيض مستويات القوات ، واعادة تشكيل القوات للتقليل من خطر قيام هجوم مفاجئ وعمليات هجومية ، والتقليل من الاعتماد على الأسلحة النووية . وبالاضافة إلى ذلك ، ينبغي التفاوض على أحكام تضمن عدم تقويض اركان التقدم نحو الاستقرار بفعل التطورات التقنية والعلمية التي يمكن استخدامها في بعض أشكال تحديث الأسلحة . وثمة حاجة لاقامة حوار بشأن أوضاع القوات والمذاهب المتعلقة بالأمن في أوروبا ، لمنع القرارات الانفرادية من تخريب فكرة الأمن المشترك .

٤٩ - إن السنوات السبع التي مضت منذ إصدار تقريرنا كانت مثمرة من حيث اكتساب السيطرة على المنافسة العسكرية في أوروبا . فبالاضافة إلى المعاهدة التي تقدم ذكرها والتي تلغي القذائف المتوسطة المدى ، أُبرم اتفاق في استكهولم في عام ١٩٨٦ يقضي بإعطاء إشعار مسبق بجميع المناورات العسكرية التي تتجاوز حجما معينا ، وبتبادل المراقبين على هذه المناورات . الأمر الذي يبني الثقة في أن تلك التمرينات لم تكن تستخدم كقناع يحجب رؤية استعدادات لهجوم مفاجئ . ويسمح الاتفاق بإجراء عمليات تفتيش على أساس التحدي بعد انذار قصير ، وهو حكم يسهم بصورة واضحة في نجاح

الاتفاق . والمحادثات مستمرة الآن بشأن تدابير اضافية لبناء الثقة وبناء الامن تشترك فيها ٣٥ دولة من أوروبا وأمريكا الشمالية .

٥٠ - وافتتحت محادثات جديدة في فيينا بصدد القوات التقليدية في أوروبا في آذار/مارس . ويشترك أعضاء منظمة حلف شمال الاطلسي الـ ٢٣ وأعضاء حلف وارسو في هذه المفاوضات . والهدف من المحادثات هو إنشاء توازن مستقر ومأمون في القوات المسلحة التقليدية على مستويات أدنى من الاسلحة والمعدات ، وإزالة أوجه التفاوت الضارة بالاستقرار والامن ، ولا سيما القدرة على شن هجمات مفاجئة أو الشروع في أية تدابير هجومية واسعة النطاق . وتمتاز المحادثات الجديدة ، بخلاف المحادثات التي سبقتها ، وهي المحادثات الخاصة بإجراء تخفيضات متبادلة ومتوازنة في القوات ، والتي استمرت مدة ١٥ عاما في فيينا دون أن تحقق نجاحا ، بما يلي : '١' أنها تشمل جميع أعضاء الكتلتين العسكريتين ، '٢' أنها تشمل جميع أوروبا ، من المحيط الاطلسي إلى جبال الاورال ، بوصفها الاقليم المتفق على حدوده ، '٣' أنها تبدأ بالاستعداد المعلن من جانب المشتركين لإزالة أوجه الخلل في التوازن التي تنذر بالخطر .

٥١ - هذا وستفيد المحادثات الجديدة أيضا من السابقات المتعلقة باجراءات التحقق التطفلية المدرجة في كل من اتفاق استكهولم ومعاهدة القذائف المتوسطة المدى . فلم يعد التحقق مسألة سياسية في أي تفاوض بشأن تحديد الاسلحة ، ولم يبق بحاجة إلى حل سوى المسائل التقنية المتعلقة بالاجراءات المحددة .

٥٢ - ومما له أهمية أساسية ألا يسمح لمحادثات فيينا الجديدة بأن تضيع في وسط أجمة من التكنولوجيا ، كما حدث للمفاوضات التي سبقتها . فيتعين على أعلى سلطات سياسية في كل بلد مشترك أن تولي اهتماما متواصلا وألا تسمح للمفاوضات بأن تنحرف عن وجهتها . ونعتقد أن عقد اجتماعات دورية لوزراء الخارجية والدفاع لجميع الدول المشتركة لاستعراض التقدم وتحديد الاهداف سيكون مفيدا لكفالة استمرار المفاوضات في التحرك إلى الامام .

٥٣ - وإن الولاية الممنوحة للمحادثات الجديدة تستبعد الاسلحة النووية بالتحديد . فبتنفيذ معاهدة القذائف المتوسطة المدى ، سوف تصبح الـ ٧ ٠٠٠ إلى الـ ٨ ٠٠٠ سلاح نووي المتبقية في ترسانات الجانبين معا في أوروبا مكونة في المقام الاول من أسلحة تكتيكية ، بما فيها ذخائر يمكن ايصالها بالطائرات ، ورؤوس حربية للقذائف القصيرة المدى ، وقذائف مسلحة بأجهزة نووية تطلق من مدفعية . وقد طور كل من الجانبين بعض هذه الاسلحة في السنوات الاخيرة .

٥٤ - ولا يمكن استبعاد الاسلحة النووية القصيرة المدى من مفاوضات تحديد الاسلحة . وإننا نحث الحلفين على وضع إطار وجدول زمني يدخلانها في المفاوضات ومثل هذه المناقشات يمكن أن تيسر احراز تقدم في كل من محادثات تخفيض الاسلحة الاستراتيجية ومحادثات الجمع بشأن القوات التقليدية ، ويمكن أن تستفيد من التقدم المحرز في هذه المفاوضات . فالتوصل إلى اتفاق في فيينا ، على سبيل المثال ، قد يستبعد الحاجة العسكرية المتصورة إلى أنواع جديدة من القذائف النووية القصيرة المدى .

٥٥ - وبالاضافة إلى ذلك ، يجب الحرص على عدم وقف التقدم في المحادثات الجارية بالفعل باتخاذ قرارات بتحديث الاسلحة القصيرة المدى . وينبغي لتخطيط القوات العسكرية أن يكون قائما على مفهوم شامل للأمن يتضمن ليس فحسب تقييما للمخاطر العسكرية ، بل فهما للتغير السياسي الدولي وللنتائج الممكنة للمفاوضات على نزع السلاح . وإننا نحث الحلفين في أوروبا على ازالة جوانب الخلل في التوازن على صعد القوات التقليدية والتي تؤدي إلى وجود احتياجات متصورة لتحديث القوات النووية القصيرة المدى ، وعلى التحرك بسرعة نحو تحقيق قوات مخفضة تخفيضا حادا .

٥٦ - وحيث أن المفاوضات الجارية لا تشمل القوات البحرية ، فينبغي إيلاء الاعتبار إلى القيود المتعلقة بالقوات البحرية في بحر البلطيق لضمان أنها لن تقوض أركان أية اتفاقات متعلقة بالاستقرار التقليدي على البر في أوروبا .

٥٧ - وفي عام ١٩٨٣ ، اقترحت اللجنة أن من المستصوب ، في سياق ايجاد تكافؤ وتخفيضات متبادلة في القوات التقليدية ، إنشاء رواق خال من الاسلحة النووية ، يبدأ في أوروبا الوسطى ويمتد في النهاية من الجناح الشمالي إلى الجناح الجنوبي للحلفين . وسيكون وجود ذخائر نووية ومرافق تخزينها محظورا داخل هذا الرواق ، الذي ربما يكون عرضه ١٥٠ كيلومترا على كل من جانبي الحدود ، كما ستحظر العمليات والمناورات التي تحفز على استخدام هذه الاسلحة . ونحن ما زلنا نؤيد هذا الاقتراح . وفي الوقت الذي تحرز فيه المفاوضات في فيينا تقدما ، قد يكون من المستصوب توسيع مفهوم الرواق بحيث يشمل ليس الاسلحة النووية فحسب ، بل الانواع الهجومية من القوات التقليدية ، مثل الوحدات المدرعة . وإن إنشاء مناطق على طول الحدود بين الشرق والغرب ، كجزء لا يتجزأ من اتفاق أوروبي ، يمكن وضع قوات مسلحة تسليحا خفيفا فحسب فيها ، يمكن أن يسهم اسهاما كبيرا في الاستقرار وفي ايجاد هيكل للقوات يجعل حدوث هجوم أمرا غير متوقع .

تخليص العالم من أسلحة التدمير الشامل

٥٨ - إن الغاء جميع أسلحة التدمير الشامل يجب أن يعتبر الهدف النهائي . ولا بد من تحقيق الشيء الكثير قبل أن تتقبل دول العالم مثل هذا الهدف كهدف قابل للتنفيذ . وسيكون انبثاق نظام للقانون الدولي جزءا مهما من هذه العملية . ويجب أن يتم في الوقت ذاته تقدم مستمر نحو نزع الاسلحة التقليدية .

٥٩ - ولا يكفي التفاوض على اتفاقات تنص على إلغاء أنواع بعينها من الاسلحة . فبالإضافة إلى ذلك يجب أن توضع إجراءات للتحقق من تنفيذ هذه الاتفاقات بثقة كبيرة وأن تضفى الصبغة المؤسسية على تلك الإجراءات . وسوف تضطلع فرادى الدول بالكثير مستخدمة في ذلك أفرقة تقنية وطنية . إلا أن المؤسسات المتعددة الأطراف تستطيع القيام بأدوار هامة في التحقق من تنفيذ الاتفاقات إذا وفرت لها الموارد لعمل ذلك . كما أن أنظمة الإلغاء يجب أن تتضمن التزامات وطنية بفرض جميع الجزاءات المتاحة على منتهكي المعاهدة ، وببذل جهود حازمة لإقناع الدول المترددة في التصديق على الاتفاق . وما لم يبد المجتمع الدولي استعدادا لضمان القبول العالمي لاتفاقات نزع السلاح واحترامها بدقة ، فلسوف ينتهي الامر بأن تصبح مقاومة إلغاء أسلحة التدمير الشامل إلغاء نهائيا مقاومة عاتية .

الإبقاء على حظر الاسلحة البيولوجية

٦٠ - لقد صدّق ما يربو على ١٠٠ دولة بالفعل على اتفاقية الاسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢ ، التي تحظر ، مشفوعة ببروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، استحداث وانتاج وتخزين وامتلاك واستعمال الاسلحة البيولوجية . غير أن الاتفاقية والبروتوكول لا يتضمنان إجراءات للتحقق ، ويعتمد ذلك على عدم الجدوى العسكرية التي كانت متصورة حينذاك لهذه الأسلحة والتسليم العام بأن لها مخاطر خارقة تضمن الانضباط على الصعيد الوطني .

٦١ - وفي السنوات الاخيرة ربما تكون التطورات الحادثة في ميدان علم الاحياء المجهرية والتكنولوجيا الاحيائية قد أدّت إلى زيادة الجدوى العسكرية الممكنة للأسلحة البيولوجية . وقد تزايدت المخاوف من إمكان وقوع انتهاكات للاتفاقات القائمة . وشهدت الاشهر القليلة الماضية تقارير علنية تفيد ، مثلا ، بأن دولة أو أكثر ربما تكون تنتج بالفعل عوامل بيولوجية فتاكة للأغراض العسكرية . وبصرف النظر عما إذا كانت هذه التقارير دقيقة أم لا ، فإن مناخا من عدم الثقة بدأ يظهر ويحمل في طياته إمكان تقويض الاتفاقية .

٦٢ - والاتفاقية تنص على جواز تقديم الشكاوى بشأن الانتهاكات الممكنة إلى مجلس الأمن ؛ والأطراف مكلفة بالتعاون في أي تحقيق قد يترتب على ذلك . وينبغي لجميع الأطراف أن تعيد تأكيد استعدادها لتوضيح أية حالة تثير تساؤلات رسمية بشأن الامتثال للاتفاق ، حتى قبل عرض المسألة على مجلس الأمن . وينبغي في الوقت ذاته التفكير في الوسائل التي يمكن أن تساعد على بناء مزيد من الثقة في الامتثال . ويجب أن يقوم المؤتمر الاستعراضي التالي بإجراء مزيد من الدراسة لأفكار من قبيل تبادل المعلومات عن المختبرات ومراكز البحث التي تتعامل مع مواد بيولوجية مرتفعة الخطر ، ووسائل تهدئة المخاوف التي يثيرها تفشي أمراض على نحو غير مألوف ، وتبادل الزيارات إلى المرافق ذات الصلة . وينبغي أيضا بذل جهود متضافرة لإقناع دول أخرى بالتصديق على الاتفاقية .

٦٣ - إن اتفاقية الأسلحة البيولوجية هي الخطوة الملموسة الوحيدة التي تحققت من أجل إلغاء أسلحة التدمير الشامل . ويجب عدم تركها للاضمحلال .

إلغاء الأسلحة الكيميائية

٦٤ - طوال السنوات السبع التي انقضت على نشر تقريرنا ، حدث انتشار للأسلحة الكيميائية وتصدع في الحظر المفروض على استعمالها . وقد استخدمت مرارا عوامل كيميائية فتاكة خلال الحرب الأخيرة بين إيران والعراق . وتحتفظ الدولتان العسكريتان الرئيسيتان بمخزونات كبيرة من العوامل الكيميائية الفتاكة . ويخشى أن يكون هناك الآن ما يزيد على ٣٠ دولة إما تمتلك أسلحة كيميائية فتاكة أو تقوم بصنعها ، وبعض هذه الدول لديه أو يقوم باستحداث قذائف تسيارية يمكن أن تستخدم في توصيل هذه الذخائر إلى أهداف بعيدة .

٦٥ - وفي الوقت ذاته ، فإن المفاوضات الجارية في جنيف من أجل إبرام معاهدة تحظر استحداث وانتاج وتخزين ونقل واستعمال الأسلحة الكيميائية ، والعمل على تدمير المخزونات الموجودة منها ، أحرزت تقدما ضخما ، وإن كانت الأسئلة المتعلقة بكيفية التحقق من تنفيذ الاتفاق تشكل أخطر ما تبقى من عقبات . ولقد أعلن السيد جورج بوش رئيس الولايات المتحدة والسيد ميخائيل غورباتشوف رئيس الاتحاد السوفياتي التزامهما في مناسبات عديدة بإكمال الاتفاق ، وقد يتسنى ، إذا استمر الاهتمام على مستوى عال ، اختتام المفاوضات على نحو سريع نسبيا .

٦٦ - على أن هذا الإنجاز لن يكون سوى خطوة نحو إلغاء الأسلحة الكيميائية . وسيتطلب الأمر فترة طويلة يتم خلالها تدمير المخزونات الحالية من الأسلحة الكيميائية الفتاكة وإقناع دول أخرى بالانضمام إلى النظام . وسيجري خلال هذه الفترة إنشاء مؤسسة دولية ووضع إجراءات محددة للتحقق من الامتثال للاتفاق . وسيلزم بذل جهود دولية متضافرة للتأكد من حصول الاتفاق على قبول عالمي . فقد اتخذت بعض الدول ، مثلا ، موقفا يقول بأن نزع السلاح الكيميائي لا ينبغي أن يسير إلا بالترادف مع نزع السلاح النووي : وسيتطلب الأمر إقناع هذه الدول بغير ذلك حتى لا تضيع الفرصة المتاحة حاليا لتخليص كوكب الأرض من الأسلحة الكيميائية .

٦٧ - إن إنشاء نظام لإلغاء الأسلحة الكيميائية أمر هام في حد ذاته بالطبع . ولكن تزداد أهميته إذا فهم على انه سابقة لإلغاء الأسلحة النووية في نهاية المطاف . وسيكون لتجربة التفاوض على معاهدة الأسلحة الكيميائية وتنفيذها أثر هام على احتمالات الإلغاء التام للأسلحة النووية .

إلغاء الأسلحة النووية

٦٨ - إن إبرام معاهدة بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية ، بالإضافة إلى إعادة تأكيد معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، أمران سيشكلان خطوتين رئيسيتين في بلوغ هدف إلغاء جميع الأسلحة النووية . وسوف يتوقف إحراز مزيد من النجاح في بلوغ هذا الهدف على الحركة التي تحدث في مفاوضات أخرى ، وأهمها المحادثات بشأن القوات التقليدية في أوروبا .

٦٩ - واتخاذ عدد من الخطوات الأخرى يمكن أن يحرّك العالم في اتجاه نزع السلاح النووي .

حظر التجارب الشامل

٧٠ - إن إبرام اتفاق لحظر التجارب الشامل سوف يدل بوضوح شديد على أن الدول العسكرية الرئيسية كانت صادقة في تصميمها على إزالة الأسلحة النووية من على وجه الأرض . وسوف يعزز نظام مكافحة انتشار الأسلحة النووية ، ويساعد على الحد من استحداث أسلحة نووية متقدمة ونظم توصيلها .

٧١ - وينبغي للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أن يعلنا الوقف الفوري لجميع التجارب النووية التي تتجاوز قوتها قدرا صغيرا للغاية ، مثل كيلوطن واحد على أن يدوم ما لا يقل عن سنتين . والدول النووية تعرف كيف يمكن رصد هذا الوقف بثقة

كبيرة . وينبغي خلال هذه الفترة إجراء مفاوضات لإبرام اتفاق رسمي بشأن وضع حد شامل ودائم للتجارب النووية . ولم تعد مسألة التحقق تشكل عقبة في سبيل إبرام معاهدة لحظر التجارب . والمسألة الآن لا تعدو أن تكون مسألة إرادة سياسية .

تجريد بحريات العالم من الاسلحة النووية

٧٣ - ربما حان الوقت للدول التي تقوم بوزع أسلحة نووية تعبوية في البحر لان تبدأ بحث وسائل القضاء عليها . وقد تضم هذه الاسلحة أنواعا معينة من الاجهزة المضادة للغواصات والقذائف المضادة للطائرات والقذائف المضادة للسفن والقذائف الموجهة من السفن إلى الشاطئ . وهي تتطلب ترتيبات أمنية على نطاق واسع وتثير أحيانا ردود فعل عامة معاكسة ، مع احتمال فرض قيود على الموانى التي ستقبل زيارات السفن . ونظرا لان الاداء المتعاظم لأجهزة الاستشعار الحديثة ونظم القيادة والمراقبة قد تجاوز التبرير الاصلي لوجود هذه الاسلحة ، فقد تجد الدول الوازعة لها أن من مصلحتها الذاتية النظر في وسائل لحظر الوزع المحتمل لها أو الحد منه . وثمة طريقة لمعالجة هذه المسألة وهي حظر جميع الاسلحة النووية على جميع السفن والغواصات خلاف الفئات التي يعينها الاتفاق تحديدا . ويمكن أن يكون لمثل هذا الاتفاق الفائدة الإضافية المتمثلة في تيسير المفاوضات بشأن القذائف الانسيابية المطلقة من البحر في المحادثات المتعلقة بتخفيض الاسلحة الاستراتيجية .

الانتشار النووي الناشئ

٧٣ - يرتبط تحقيق حظر شامل للتجارب النووية إرتباطا لا انفصام له بمشكلة الانتشار النووي . وسيجعل حظر التجارب النووية من الاصعب على دول جديدة أن تستحدث أسلحة نووية كما سيجعل من الاصعب على الدول التي هي بالفعل على عتبة قدرات الاسلحة النووية أن تستحدث تصميمات أكثر تقدما تلائم الاستخدامات العسكرية . وأن وقف التجريب النووي هو أيضا من صميم التعهدات المتبادلة بين الدول الحائزة للاسلحة النووية والدول غير الحائزة لها في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية لعام ١٩٧٠ . وفي عام ١٩٩٥ يطلب من الاطراف في ذلك الاتفاق أن تقرر ما إذا كان ينبغي تمديد المعاهدة لاجل غير مسمى أو استمرار سريانها لفترات زمنية محددة . وما لم يحرز تقدم ملموس نحو تحقيق حظر شامل للتجارب ، وتقدم مقنع في تخفيض القوات النووية فمن الممكن أن يكون استمرار بقاء المعاهدة ذاتها في خطر .

٧٤ - وهناك ، بالإضافة إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، ثلاث دول لديها مخزونات معلنة من الاسلحة النووية (بريطانيا والصين وفرنسا) . ونظرا إلى تخفيض المخزونات النووية للدول العسكرية الرئيسية ، تخفيضا من حيث الحجم ، فسيتعين دعوة

الدول النووية المعلنة الثلاث الاخرى إلى المفاوضات . وقد أبدى كل من هذه البلدان استعدادا للاشتراك في هذه المحادثات عقب إجراء تخفيضات جوهرية في ترسانات الدول العسكرية الرئيسية .

٧٥ - وثمة ستة بلدان إضافية يعتقد أنها حائزة للأسلحة النووية أو أنها على عتبة هذه القدرات (الارجنتين واسرائيل وباكستان والبرازيل وجنوب افريقيا والهند) وسيتعين أيضا وضع ترتيبات بشأن هذه الدول الوشيكة الحصول على الأسلحة النووية . وقد بدأت الأرجنتين والبرازيل عملية ثنائية من الإعلانات وتبادل الزيارات للمرافق النووية في السنوات الأخيرة . ووقعت باكستان والهند مؤخرا اتفاقا بالامتناع عن شن الهجمات من جانب أي منهما على المرافق النووية للآخر . ومع ذلك فلاتزال مرافق نووية معينة في البلدان الاربعة جميعها ، وكذلك في إسرائيل وجنوب افريقيا ، خارج أي نظام لعدم الانتشار النووي . وينبغي بذل الجهود لاقناع هذه البلدان (وغيرها من البلدان التي بها صناعات نووية ولا تزال خارج نظام عدم الانتشار الحالي) للمساعدة في إعاقة أي انتشار جديد للأسلحة النووية .

٧٦ - وسيتعين على المجتمع الدولي ، والعالم يمضي نحو القضاء على الأسلحة النووية ، أن يتعاون على ممارسة الضغط على جميع الدول من أجل إخضاع جميع مرافقها النووية ، دون استثناء ، للتفتيش الدولي والضمانات الدولية . ولن يكون نزع السلاح النووي ممكنا دون نظام دولي فعال ، بما في ذلك الإعلان عن جميع مخزونات الأسلحة النووية والمرافق النووية ، والتحقق الفعال من هذه الإعلانات ، والتدمير الشامل للإسلحة النووية في جميع البلدان تحت رقابة دولية دقيقة ، وإنشاء مؤسسات وإجراءات دولية فعالة لضمان عدم بناء أسلحة نووية مرة أخرى أبدا . ولا شك أن الحاجة التشغيلية لهذه المؤسسات والإجراءات مازالت من أمور المستقبل البعيد . ولكن إمكانية إلغاء الأسلحة النووية لن تؤخذ مأخذ الجد حتى تصمم ، وتقبل على أساس عالمي ، وسائل فعالة للتحقق من تدمير المخزونات النووية ومرافق الإنتاج وضمان عدم إمكان إعادة استخدامها بسرعة .

تحقيق الأمن المشترك عن طريق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وحماية هذا الكوكب

٧٧ - لا يمكن تحقيق الأمن المشترك عن طريق القوة العسكرية أو حتى عن طريق نزع السلاح والمفهوم التقليدي للأمن الجماعي .

٧٨ - ولا يمكن القول ، بأي مفزى حقيقي ، بأن الأمن موجود على المستوى الشخصي أو الوطني في ظروف التخلف المزمن . فالفقر في حد ذاته انعدام للأمن . وبالنسبة للفرد يعد الفقر انعداما ، للأمن وذلك بسبب الخوف من الجوع والمرض والموت المبكر الذي يصيب مئات الملايين الذين يعيشون على هامش الوجود في مناطق الزراعة الكفافية والأحياء الفقيرة من المدن . وبالنسبة للدولة يعد الفقر انعداما للأمن بسبب انعدام السيطرة على الأحداث الخارجية غير المستقرة والمعاكسة في أسواق السلع ورأس المال ؛ وعدم القدرة على تحمل النفقات العامة الأساسية ؛ والاتكال على التدفقات المالية الخارجية بما يصحبها من اشتراطات ؛ وعدم المساواة في القدرة على المساومة ، مما يؤثر على العلاقات الاقتصادية الخارجية . والفقر في حد ذاته يمكن أن يفضي إلى نزاع داخلي وخارجي .

٧٩ - وترتيبا على ذلك ، فإن السلم والأمن كما هما معلنان في ميثاق الأمم المتحدة بوصفهما هدفان دوليان رئيسيان ، لا يمكن تحقيقهما على نحو تام ما لم يطلق سراح الأفراد والأمم من مصيدة الفقر عن طريق التنمية الحقيقية . والحقيقة أن أعدادا أكثر فأكثر في العالم اليوم تعاني من انعدام الأمن الاقتصادي والعسكري . غير أن الموارد التي يكرسها المجتمع الدولي للمساعدات الانمائية صغيرة جدا إذا ما قورنت بالانفاق العسكري . وفضلا عن ذلك فإن من غير المرجح التعاون من أجل تحقيق الأمن المشترك في عالم يواجه فيه كثير من البلدان الفقيرة التزامات مضنية للغاية تتعلق بالديون ، وتناقص الموارد المخصصة للتنمية الاقتصادية ، واتساع التفاوت بين البلدان الغنية والفقيرة .

٨٠ - وإن انعدام الأمن الاقتصادي الدولي ليس مسألة تثير قلق البلدان الفقيرة وحدها . فهناك تهديدات خطيرة يتعرض لها الاقتصاد العالمي كله بسبب عوامل مؤدية إلى عدم الاستقرار مثل النزعة الحمائية التجارية وعدم استقرار سعر الصرف والاختلالات الاقتصادية الكبيرة والافتقار إلى إدارة اقتصادية متعددة الأطراف فعالة . والضحية الرئيسية هي البلدان الفقيرة ، ولكنها ليست الضحية الوحيدة لاقتصاد دولي يتسم بمثل هذه المستويات العالية من انعدام الأمن .

٨١ - وبالمثل فإن للفقر المتزايد آثارا على المجتمع العالمي ككل حيث أنه يفيض تدفقه من العالم النامي عن طريق الهجرة المفروضة ومختلف أشكال التطرف السياسي والديني ومظاهر مثل تجارة المخدرات . ولجميع البلدان مصلحة في كفالة اشتمال مفهوم الأمن الجماعي على تدابير فعالة لإنهاء الفقر العالمي .

٨٢ - كما يمكن أن ينشأ عدم الشعور بالأمن عن الاضطرابات البيئية . وثمة براهين متزايدة تدل على أن أنواعا معينة من التنمية تعمل على تقويض النظم الطبيعية وتهدد بانتشار التمزق الاجتماعي على نطاق واسع . فالفقر والتدمير البيئي يتفاعلان لخلق سلسلة حلزونية تنازلية من الأنشطة التي يمكن أن تسفر عن هجرات للاجئين بسبب البيئة ، وانتشار الصحارى ومناطق ازالة الغابات ، وعن منازعات حول استخدام المياه وخطوط تقسيم المياه . والتلوث ذو طبيعة تعبر الحدود بشكل متزايد ، كما هو الحال مع الأمطار الحمضية والتلوث النووي . وبعض "المعالم" البيئية العالمية "المشتركة" التي تعتبر من صلب مسؤولية المجتمع العالمي ككل - المحيطات ، المنطقة المتجمدة الجنوبية ، الغلاف الجوي ، والفضاء - تواجه مشاكل خطيرة ما لم يتم بصورة جماعية تطبيق قواعد منصفة متفق عليها على المستوى المتعدد الأطراف . وبعض التحديات البيئية ذات نطاق عالمي مثل الحظر الذي يتهدد طبقة الأوزون واحتمال ارتفاع الحرارة على الصعيد العالمي . ويمكن أن يكون لتغير المناخ آثار واسعة النطاق على أنماط الاستيطان والتنظيم الاقتصادي . ويوضح التفاعل بشكل مفرط بين الفقر والنزاع العسكري والتدمير البيئي في أجزاء من افريقيا الطابع التراكمي للأخطار التي يمكن أن تمثلها هذه المشاكل إذا لم يتم التصدي لها ، والطابع المتعدد الجوانب للأمن . ويقتضي الأمر وجود هياكل دولية أكثر فعالية لمعالجة المشاكل البيئية على الصعيدين الاقليمي والعالمي . ومن شأن هذه الهياكل أن تعمل على تعزيز وتوسيع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولكنها ينبغي أن تتضمن الجهود الهامة التي يبذلها هذا البرنامج . وينبغي انشاء هيئات مؤسسية جديدة في اطار الأمم المتحدة ومختلف المنظمات الاقليمية ودون الاقليمية لمواجهة مشكلة الأمن البيئي .

٨٣ - ويعد الاضطهاد السياسي والحرمان من حقوق الانسان مصدرا آخر للنزاع الدولي . فحقوق الانسان الأساسية مكفولة لجميع الشعوب بموجب كثير من المعاهدات الدولية والوثائق الأخرى . وهذه التعهدات الرسمية لحماية حريات الفرد وحقوق الأقليات ، ومعاملة جميع الشعوب بطريقة انسانية ولائقة يتعين أن تنفذ بدقة من جانب جميع الدول ، إذا أريد القضاء على مصادر النزاع الدولي . وبوصفنا لجنة ، وباعتبارنا أفرادا ، فإننا نشجب ، على وجه الخصوص استمرار الاضطهاد والمعاملة اللاإنسانية التي يتعرض لها أغلبية السكان في جنوب افريقيا . ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل على نحو لا يكل من أجل تصحيح هذا الوضع الذي يتسم بالظلم على نحو جلي .

٨٤ - وعمليات التغيير السياسي والعسكري التي وصفناها من قبل - ظهور حكم القانون واحراز تقدم نحو الغاء أسلحة التدمير الشامل ونزع السلاح التقليدي - ستوفر في حد

ذاتها زخما كبيرا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحماية البيئية . ولكن الصلة بين نزع السلاح والتنمية لن تكون تبادلية الفعل ، ويعزز كل منهما الآخر إلا إذا كانت لدى الدول الارادة السياسية لجعلها كذلك . ويجب أن تغتنم اللحظة الحالية من الفرصة الدولية المتاحة لبدء هذه العملية التبادلية الفعل . ورغم كل ذلك ، توجد هناك خبرة كبيرة في مجال تحويل الانتاج العسكري إلى انتاج مدني . فالفترة التي تلت مباشرة توقيع ميثاق الامم المتحدة في عام ١٩٤٥ ، كانت فترة تحول اقتصادي سريع وناجح في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على حد سواء - وهو تحول أتاح نموا اقتصاديا سريعا في البلدين لوقت ما ، ولو أنه لم يتحول إلى عملية تعاونية تعزيزية دولية .

٨٥ - وينبغي استغلال التقدم المحرز نحو حل المنازعات الدولية وتحديد الاسلحة ونزع السلاح في عقد التسعينات لتحويل الموارد العلمية والتقنية من الاغراض العسكرية إلى الاغراض البيئية والاقتصادية . وتستخدم برامج الاسلحة المهارات اللازمة على وجه الاستعجال للتنمية الاقتصادية ، في مجالات تكنولوجيا الحاسبة الالكترونية والاتصال ، وفي الابحاث المتعلقة بالغلاف الجوي والمحيطات ، وتركيب الطاقة ووظائفها الفيزيائية ، والمجالات المذكورة ليست سوى حفنة من المجالات المستخدمة . والتكنولوجيات الجديدة قد تسمح للبلدان النامية "بتخطي" مراحل كاملة من التكنولوجيا الصناعية التي تلحق تدميرا شديدا بالبيئة . وثمة حاجة إلى التوابع الاصطناعية والتكنولوجيا الفضائية لا للتحقق من اتفاقات تحديد الاسلحة فحسب ، ولكن أيضا لرصد البيئة . وينبغي ألا تستخدم الابحاث البيولوجية في الاغراض العسكرية ولكن في القضاء على الامراض ، وتحسين البيئة وتوفير الغذاء لاجزاء من العالم هي في مسيس الحاجة اليه .

٨٦ - ويفرض الامن المشترك التزامات عالمية لإنهاء عدم الاستقرار الاقتصادي بقدر لا يقل عما يفرضه النزاع السياسي والحرب . وقد أشارت لجنة براندت المعنية بقضايا التنمية الدولية ولجنة برونتلاند المعنية بالبيئة والتنمية إلى طريق التقدم . وإننا نحث المجتمع الدولي على انتهاج المسالك التي حددتها اللجنتان .

٨٧ - ويجب تخطي كثير من العقبات أثناء تحول الشعور الحالي بالفرصة الدولية المتاحة إلى انجازات ملموسة . ولا يمكن بين عشية وضحاها محو الاعمال العدائية والشكوك الدولية الناشئة عن عقود من النزاع والحرب . ولكن مع تلاشيها في ثنايا التاريخ ، يمكن خلق عالم أفضل بكثير - عالم يقل فيه العنف إلى حد كبير ويزداد فيه

الأمن بدرجة أكبر بالنسبة للجميع . ويمكن أن يتحول الأمن المشترك من فكرة ومن مفهوم ، إلى حالة عامة تعيش في ظلها الكائنات البشرية في كل مكان . وقد يستلزم الأمر وجود أشكال جديدة من التعاون الدولي ، تتجاوز الهيكل الدولي الراهن . والمطلوب لجعل ذلك حقيقة واقعية ، لا يزيد ولا يقل عن استمرار بذل جهود متضافرة من جانب مجتمع الدول برمته . وإذ نختتم أعمالنا باعتبارنا لجنة بالم ، فإننا نتطلع إلى هذا المستقبل لا بأمل فحسب ولكن بثقة أيضا .

- - - - -